# دور حساب النتائج حسب الطبيعة
# – وفق النظام المحاسبي المالي- في قياس أداء المؤسسة

أ/زويتة محمد الصالح
أستاذ محاضر قسم ب.
جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

Résumé

La détermination des indicateurs de mesure de la performance consiste une grande préoccupation dans les entreprises économiques contemporaines. Parmi les indicateurs souvent utilisés par les contrôleurs de gestion pour enrichir le tableau de bord, on trouve les indicateurs financiers, la fiabilité de ses derniers est dérivée de la fiabilité des états financiers établis à la fin de l'exercice financier, ce qui a incité l'Algérie à appliquer des réformes comptables et concevoir un système comptable financier inspiré des normes IAS/IFRS, pour but d'établir des états financiers qui reflètent la réalité économique de l'entreprise, et pour les mieux exploiter dans la mesure de la performance et la prise de décision. Dans cette communication on essayera de montrer le rôle de comptes des résultats dans la mesure de la performance de l'entreprise en analysant les soldes intermédiaires et expliquant leur utilité, et à la fin on donnera les ratios - avec lecture managériale- les plus importants qu'on peut calculer à partir de comptes des résultats.

**مقدمة:**

يشكل تحديد مؤشرات قياس الأداء انشغالا كبيرا لدى المؤسسات الاقتصادية المعاصرة، من بين المؤشرات التي يعتمدها عادة مراقب التسيير لإثراء لوحة القيادة نجد المؤشرات المالية، والتي تشتق مصداقيتها من مصداقية الكشوف المالية المعدة في نهاية السنة المالية، مما حث الجزائر على تطبيق معايير IAS/IFRS ، بهدف إعداد كشوف مالية تعكس الوقع الاقتصادي للمؤسسة، واستغلال هذه الكشوف أفضل ما يمكن في قياس الأداء واتخاذ القرار، حيث إن المتتبع للواقع المحاسبي يجد أن المحاسبة لازالت تتطور سواء من الناحية العملية أم النظرية، وإن التطور العملي هو الأسبق، وهو ناجم عن التعديل المستمر في الإجراءات المحاسبية وطرق التقييم بما يتناسب مع الظروف والمشاكل الجديدة التي تواجهها المؤسسة، أمّا التطور النظري فهو يعتمد على وضع فرضيات ليتم استنباط النتائج التي تعطينا

الإجابة النظرية عن طبيعة المحاسبة[1]. ويمكن النظر إلى المحاسبة الآن على أنها نظام معلومات محتوى في نظام معلومات أكبر منه هو نظام المعلومات الإداري (أو كما يسمى كذلك نظام معلومات التسيير أو نظم المعلومات الوظيفية)، لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية إظهار دور حسابات النتائج في قياس أداء المؤسسة، من خلال تحليل الأرصدة الوسيطة وتبيان الغاية من حسابها، وفي الأخير سنشير إلى أهم النسب - مع قراءة إدارية لها- يمكن حسابها انطلاقا من حسابات النتائج.

**نظام المعلومات المحاسبي المالي وقياس الأداء:**

النظام المحاسبي "هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات، إذ يتولى جمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار". [2] والنظام المحاسبي المالي كجزء منه يدعم المديرين الماليين في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بتمويل الأعمال، وتخصيص الموارد المالية والرقابة على استخدامها.

هذا ما جعل المؤسسة تعتمد على النظام المحاسبي المالي كأداة لتحديد الذمة المالية وحساب الإيرادات والتكاليف والنتائج المتعلقة بنشاطها، واستعماله كذلك كأداة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرار.

إن وصول المحاسبة إلى ما هي عليه الآن ساهم فيه مهنيون وأكاديميون، معتمدين في ذلك على مجموعة من النظريات المحاسبية الموضحة كم يلي:

1- **النظريات المحاسبية:**

يمكن تعريف النظرية في مجال المحاسبة بأنها: "مجموعة المبادئ العلمية المتناسقة، والمشتقة من مجموعة الفروض المنسقة مع طبيعة العمليات التي تقوم بها المنظمات المعاصرة معبراً عنها من خلال مجموعة مفاهيم خاصة".[3]

---

[1] ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 01

[2] صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 45.

[3] محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية"، المكتبة المصرية، مصر ،2002، ص 23..

والنظريات المحاسبية تعتمد إما على المنهج الاستقرائي أو المنهج الاستنباطي، وهناك ثلاثة أنواع من النظريات المحاسبية هي:[1]

**1-1- النظريات الوصفية:** تهدف إلى وصف العمل المحاسبي عن طريق كشف وشرح المبادئ الأساسية، هذا النوع من النظريات يتميز باستعمال منهج استقرائي يرمي إلى إنشاء هيكلة منطقية للمحاسبة انطلاقاً من الملاحظة، بمعنى الوصول إلى أمور عامة انطلاقاً من ملاحظة التطبيقات المحاسبية.

**1-2- النظريات المعيارية:** موجهة لتكون دليلاً للعمل المحاسبي، تؤطره وتضبطه، هذا النوع من النظريات يتميز باستعمال منهج استنباطي (Approche Déductive) لينتج المبادئ والمفاهيم المحاسبية انطلاقاً من الهدف المخول للمحاسبة، تقع هذه النظريات عموماً في محيط اجتماعي اقتصادي معين، وهذه هي حالة IASB & FASB التي تفترض محيطاً تلعب فيه الأسواق المالية دوراً مهما والمستثمرون هم مستعملو المعلومة المحاسبية.

**1-3- النظريات التفسيرية:** هي شروح أو ببساطة ترجمة لأعمال وسلوك المحاسبين، الذين يشكلون هدف البحث والتنظير، نميز نوعين من النظريات التفسيرية هما:

أ- **النظريات الإيجابية:** وضعت للردّ على النظريات المعيارية، وتعتبران وجود المحاسبة ليس بهدف اقتراح معايير محاسبية لكن لوصف وشرح سلوكات تخص أفراداً فاعلين لهم دور فيما يخص المحاسبة مثل المسيرين، المستثمرين، الدائنين، إدارة الضرائب، والأجراء، وبتشكيل فرضيات قابلة للتحقيق والمراجعة تخص سلوكهم، مثلاً افتراض وجود تعارض بين المسيرين الذين يتقنون المحاسبة، وبين جهات أخرى، هنا يبحث المسيرون عن خداعهم عن طريق اختيار أساليب محاسبة معينة.

**ب-النظريات التاريخية:** تعالج أعمال تنظيمية واجتماعية تدعم عملية الحساب، تهدف إلى ترجمة ظهور حاضر وتطور التطبيقات المحاسبية بالرجوع إلى متغيرات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، قانونية وثقافية، مثلا دراسة تطور معايير المحاسبة خلال الزمن معتمدين في شرحنا على وقائع اقتصادية أو تاريخية معينة.

2- **اتجاهات المنظرين في المحاسبة:**[2]

**2-1- اتجاه نموذج القرار:** يهتم بالتعرف على احتياجات متخذي القرار من المعلومات، وتحديد المعلومات المحاسبية على ضوء هذه الاحتياجات.

---

[1] Bouraoui Nassiba, Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, Mémoire de magistère, (non publié) Ecole supérieure de commerce, Alger, 1998-1999, P16-17.

[2] محمود السيد الناغي، مرجع سبق ذكره، ص 42 - 43.

**2-2- اتجـاه النمـوذج السلوكـي:** يهتم بسلوك متخذ القرار والتعرف على الاحتياجات الفعلية، يمتد هذا الاتجاه إلى ثلاثة أنواع من الدراسات:

دراسات الهدف منها رفع كفاءة الأداء المحاسبي؛

دراسات الهدف منها بحث أثر التنظيم الإداري على تصميم وتنفيذ النظام المحاسبي؛

دراسات الهدف منها معرفة أثر القياس المحاسبي على سلوك العاملين.

**2 -3-اتجـاه اقتصـاديات المعلومـات:** يعتمد هذا الاتجاه في بناء نظرية المحاسبة على أنّ كل المعلومات المحاسبية التي تنتج من أنظمة محاسبية مختلفة يجب تقييمها طبقاً لقاعدة التكلفة والعائد، وعلى ذلك فالمعلومات في نظر أصحاب هذا الاتجاه سلعة يمكن ويجب أن تخضع للتقييم.

**2 -4- تقارب نظرية الوكالة:** ظهر في عام 1976 في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرض هذا الاتجاه على التعرف على المشاكل الناتجة عن المصالح المتعارضة بين الفئات المختلفة المرتبطة بالمنظمة منها:

تعارض مصلحة حملة الأسهم مع مصلحة حملة السندات؛

تعارض مصلحة حملة الأسهم مع الإدارة العليا؛

وهكذا تعددت الاتجاهات والتقاربات في تكوين نظرية المحاسبة.

**3- الفرضيتان الأساسيتان التي يقوم عليهما النظام المحاسبي المالي:**

بما أن النظام المحاسبي المالي يقوم على الدعائم التي رسّختها المعايير الدولية للإقرار المالي، فإن الفرضيتين الأساسيتين اللتين تحكمان عملية التسجيل المحاسبي وإعداد الكشوف المالية (القوائم المالية) هما:

**3-1 - محاسبة الالتزام:** تحضر الكشوف المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، وبتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة بذلك التاريخ وتظهر في الكشوف المالية للدورات التي وقعت فيها.[1]

في الحقيقة يحتاج هذا الكلام إلى توضيح حيث إن الدفع أو القبض يمكن اعتمادهما في محاسبة الالتزام في ما يتعلق بعناصر الميزانية كتسجيل تسبيق للموردين، وليسا شرطين لتقييد عناصر حسابات النتائج.

---

[1] بوتين محمد، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، pages bleues، الجزائر، 2010، ص 52

ليس المحاسب هو المسؤول عن اتخاذ قرار تحديد حدوث الالتزام من عدمه – مع استحباب استشارته- لكن مجلس الإدارة هو الذي يملك الصلاحيات في تحديد الالتزام والمستوى الذي يؤدي إلى التقييد المحاسبي، بصفته المسؤول عن إدارة المؤسسة، ويكون هذا في شكل تعليمة يستند إليها المحاسب في التسجيلات المحاسبية، ويستند إليها نظام الرقابة الداخلية في صياغة الإجراءات ورسم خريطة تدفق المعلومات. ومن حق محافظ الحسابات أو المدقق الداخلي طلب رؤية هذه الوثيقة عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

قد يختلف تحديد مستوى الالتزام من مؤسسة إلى أخرى، فلو أخذنا مثلا عملية الشراء كمثال، فقد تسجل عملية الشراء في مؤسسة ما بمجرد المصادقة على الطلبية من طرف المورد، وقد تسجل في مؤسسة أخرى عند استلام الفاتورة، وقد تسجل في مؤسسة أخرى بمجرد استلام البضاعة دون انتظار الفاتورة، وفي مؤسسة أخرى عند إصدار الشيك، لكن لا أحد من هذه المؤسسات يسجل عملية شراء إذا كان هناك أمر بالشراء داخلي بين مديرية الإنتاج ومديرية التموين، لأن الالتزام بين المؤسسة والطرف الخارجي غير موجود.

**3-2- استمرارية النشاط:** هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول والخصوم، على اعتبار أننا نفترض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها لأنها لا ترغب وليس لها النية في التوقف، وأنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف. وعندها تقيم عناصر الميزانية حسب قواعد التقييم المعتادة، أما في حالة عدم الاستمرارية في النشاط فإن تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية، مما يعني أن لهذه الفرضية أثرا مباشرا على النتيجة بسبب الأثر على طرق التقييم.[1]

4- **شروط إدراج الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات:**

تدرج عنصر الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات عندما:[2]

يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان (المؤسسة).

للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

5- **خصائص المعلومة في النظام المحاسبي المالي:**

النظام المحاسبي المالي يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس، وهي إمّا تاريخية أو مستقبلية (أي اعتماد التنبؤ والتقدير)، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل كشوف مالية

---

[1] المرجع السابق نفسه، مع بعض التصرف، ص 52.

[2] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم وامحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ليوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس سنة، 2009 العدد 19، ص06.

والتي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية تقييم الأداء واتخاذ القرار، وحتى تكون صالحة لهذا الغرض لابد أن تتصف ببعض الخصائص:

**5-1- الملاءمة:** يقصد بها مدى ملاءمة المعلومة لإحتياجات مستخدميها[1] وترتبط الملاءمة بطبيعة المعلومة المحاسبية في حد ذاتها وبمدى تسارع الأحداث، مما يجعلها نسبية، وعليه كلما كانت المعلومة المحاسبية مفيدة لضمان بقاء المؤسسة واتخاذ القرار كلما كانت ملائمة.

**5-2 - سهولة الفهم:** يتم عرض المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية بشكل متعارف عليه وبمصطلحات محاسبية فنية يفترض فهمها من طرف المستخدم لها.[2]

**5-3- القابلية للمقارنة:** تظهر الكشوف المالية قيمتين لكل عنصر من عناصرها، قيمة تتعلق بالسنة المعنية وقيمة تتعلق بالسنة التي تسبقها مباشرة، وهذا بغرض تسهيل عملية المقارنة السنوية عند قراءة الكشوف المالية، كما أن المقارنة التاريخية تسمح ببناء معايير مستقبلية اعتمادا على الملاحظات السابقة، خاصة بالنسبة للمؤسسة التي تعتمد على التطور التاريخي لبعض العناصر والمؤشرات عند إعداد الموازنات. كما يمكن للمؤسسة أن تقارن مؤشراتها مع مؤشرا ت المنافسين أو تقارنها مع معايير مرجعية.

**5- 4- المصداقية:** تعبر المصداقية عن درجة الثقة في المعلومة وهذا بشروط:

- تكون المعلومة مخلصة، أي معبرة عن الواقع بقدر الإمكان.
- تتصف بالدقة النسبية أي احتمال الخطإ ضعيف.
- تتصف بالحيادية في إنتاجها، أي خالية من الأحكم المسبقة.

**6- الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي:**

الكشوف المالية عبارة عن وثائق مالية مهيكلة تحتوي معلومات شاملة ناتجة عن معالجة العديد من المعلومات مع مراعات التفصيل في العناصر المهمة والتجميع في العناصر قليلة الأهمية، وكذلك مدى التوازن بين المنافع المرجوة من استخدام هذه الكشوف وتكاليف إعدادها ونشرها. تتكون الكشوف المالية من:

الميزانية.

حسابات النتائج.

---

[1] الحيالي وليد ناجي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، ص 29.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 29.

جدول سيولة الخزينة.

جدول تغير الأموال الخاصة.

ملحق.

7- **مفهوم الأداء وقياسه:**

إن أصل مصطلح الأداء لاتيني "Performance"، فاللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضحا ومحدداً، بمعنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمّة. أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطّرة.

إن مفهوم الأداء يعكس سلوك الكائنات - فردا، جماعة، مؤسسة – في إدارة المهمّات، مفهوم يرتبط بمدى عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة، ومن هذا يتّضح أن مفهوم الأداء يتضمّن بعدين هما الكفاءة والفعالية.[1]

**7-1-الكفاءة:** إن الكفاءة تعني الحصول على الكثير نظير ممّا هو أقل، أي بقاء التكلفة في حدودها الدنيا، والأرباح في حدودها القصوى، الكفاءة مفهوم يقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المخرجات والمدخلات، أي:[2]

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المدخلات}}$$

تقدير الكفاءة يقود إلى مفهوم الإنتاجية، يأخذ بعين الاعتبار الموارد المستهلكة والإنتاج المتحصّل عليه، كما تتعلق بتعميم مدى تحكّم المؤسسة في مواردها التقنية الاقتصادية التي تستعملها.[3]

إن الكفاءة مرادف لمفهوم الإنتاجية حيث يركّز كل منهما على تحديد أفضل العلاقات الدالية القائمة بين المدخلات والمخرجات على مرّ الزمن، ويعتبر هذا الأمر من أهمّ الخطوات الضرورية لوضع معايير تكلفة ملائمة لظروف الواقع الفعلي.[4]

---

[1] علي عبد الله، "أثر البيئة على آداء المؤسسات العمومية الاقتصادية" حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 5- 6.

[2] نفس المرجع السابق، ص 06.

[3] COHEN Elie, "Dictionnaire de gestion", Casbah édition, Alger, 1998, P 125.

[4] أبو زيد كمال خليفة وآخرون محاسبة التكاليف، القسم الثاني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص 59.

لمّا كانت مقاييس الكفاءة متعدّدة فإن بعض الباحثين يطلقون على نسبة المخرجات إلى المدخلات مصطلح "الإنتاجية" للتفرقة بينها وبين غيرها من مقاييس الكفاءة. [1]

إن الإنتاجية العامة والمردودية أحد مقاييس الكفاءة. [2] [3]

$$\text{الإنتاجية العامة} = 4 \quad \frac{\text{النشاطات}}{\text{الوسائل}}$$

$$\text{المردودية} = 5 \quad \frac{\text{النتيجة}}{\text{النشاط}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}}$$

حيث:

النتائج: النتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال، التمويل الذاتي، التدفقات النقدية، الهامش الإجمالي.

النشاطات: رقم الأعمال خارج الضريبة، القيمة المضافة، إيرادات الاستغلال، سعر التكلفة.

الوسائل: الأصول الخام أو الصافية، الأصول المتداولة، ساعات العمل، عمّال وغيرهم.

**7-2- الفعّالية:**

تبيّن مؤسسة ما أو أحد أجزائها فعّاليتها عندما تكون قادرة على بلوغ (أو الاقتراب) من أهدافها. ينظر إلى الفعّالية فقط بالنسبة إلى الأهداف المرجعية الممكن التعبير عنها ماديّا. [4]

وفق هذا المفهوم ترتبط الفعّالية بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها.

كما يعرفها Kast et all بأنّها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في شكل زيادة حجم المبيعات، وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق رضا العاملين والعملاء وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تحقيق النمو والربحية. [5]

---

[1] علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] COULAUD .A et Dervaux.B, "Dictionnaire de management et de contrôle de gestion", 2ème édition, Dunod, Paris, 1990, P 151.

[3] Idem, P 166.

[4] COHEN-Elie, Op-cit, P 125.

[5] علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص07.

من هذا فإنّ الأداء مرادف للفعالية الناتجة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد (الكفاءة)، كما هو مرادف للمفهوم الأوسع للإنتاجية.[1]

الأداء يعني وجود الكفاءة والفعّالية في نفس الوقت.

**7-3- قياس الأداء:**

يعتبر قياس الأداء على أنه جزء من سلسلة العمل الإداري المستمر التي تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أم الوحدة الاقتصادية أم المستوى القطاعي أم الوطني، للتأكّد من أن تحقيق الأهداف يسير فعلا في الاتجاه المحدّد وأن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سلفا. إن تقييم الأداء عملية القصد منها التوصل إلى الحكم على درجة كفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية ككل ولكافة جوانب النشاط والعلاقات المختلفة.[2]

قياس الأداء هو عملية وضع مجموعة مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المرجوّة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، بهدف تقليص فجوة الانحرافات بينهما، حتى تتمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار على المدى الطويل.[3]

**استعمال حسابات النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة:**

التصور الذي كان سائدا هو أن المؤسسة التي تحقق أرباحا أكبر هي التي لديها أداء جيد. وفقا لهذه النظرة كان أداء المؤسسة يقاس من خلال النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها.[4] والحقيقة العملية أنه إلى يومنا هذا – رغم بروز أساليب جديدة لقياس الأداء أشهرها بطاقة الأداء المتوازن- إلا أن الاعتماد على القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية ما زال معمولا به بفضل بروز المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإقرار المالي التي طورت الكشوف المالية بما يتناسب مع المحيط الجديد.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 09.

[2] نفس المرجع السابق، ص 14- 15.

[3] مالك مريم، إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 16.

[4] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مقال، مجلة الباحث، عدد 07، 2009- 2010، الجزائر، ص223.

والتحليل المالي وهو "تقنية تهدف إلى تقييم الواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية"[1] ما زال معتمدا كوسيلة تسمح بالاستغلال الأمثل للقوائم المالية التي تعطينا تقريرا ماليا عن إنجازات مجلس الإدارة.

**تعريف حسابات النتائج:**

"حسابات النتائج هي بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة"[2]

نميز بين نوعين من حسابات النتائج:

**حسابات النتائج حسب الطبيعة:** حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي بمثابة أرصدة وسطية تسمح من حساب –في النهاية- النتيجة الصافية للدورة المالية.

**حسابات النتائج حسب الوظيفة:** حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد IAS 1 يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو مجمعة وظيفيا.[3]

في الجزائر يتم اعتماد حسابات النتائج حسب الطبيعة، لأن إعداده يعتبر إجباريا من وجهة النظر الضريبية، عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية." وللكيان أيضا إمكانية تقديم حساب النتيجة حسب النتية في الملحق"[4] .هذه الجملة تبين إعطاء الأولوية لحساب النتائج حسب الطبيعة على حساب النتائج حسب الوظيفة.

كما أشار الأستاذ بوتين إلى أنه يشجع استعمال طريقة الأعباء حسب الطبيعة، وفي حال اختيار طريقة ترتيب الأعباء حسب النشاط ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات، ونفقات المستخدمين[5].

---

[1] BACHY Bruno et SION Michel, Analyse financière des comptes consolidés, Normes IAS/IFRS, Edition Dunod, Paris, 2005, P 151.

[2] الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] BACHY Bruno et SION Michel, OP-Cit, P73.

[4] الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] بوتين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

1- **تحليل مجاميع التسيير الرئيسية لحساب النتائج أو النتائج الوسيطية:**

يوضح حساب النتائج الكيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة، وذلك من خلال إبراز كيفية تكوين الثروة (الإيرادات) وكيفية تخفيضها (الأعباء)[1] مرورا بحساب عدة نتائج وسيطية قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة، والتي تعبر عن الرصيد الصافي للثروة المحققة في دورة مالية بعد اقتطاع الضرائب. تتمثل هذه النتائج الوسيطية في ما يلي:

**1-1- القيمة المضافة للاستغلال:**

هي الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكات السنة المالية، حيث:

إنتاج الدورة يساوي رقم الأعمال زائد تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد الصنع زائد الإنتاج المثبت زائد إعانات الاستغلال.

استهلاك الدورة يساوي المشتريات المستهلكة زائد الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

يعتبر مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الأكثر انتشارا واستعمالا خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يقود إلى قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها[2]. كما تعتبر مقياسا لحجم المؤسسة، ومقياسا لدرجة التكامل العمودي.

كلما كانت القيمة المضافة كبيرة تمكنت المؤسسة من دفع أجور أعلى مع إمكانية تغطية الأعباء الأخرى.

**1-2- الفائض الخام للاستغلال:**

يساوي إلى القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.

يقيس الأداء الكلّي الاقتصادي للمؤسسة عن طريق استغلال مواردها البشرية والمادية، وهو يمثّل الفائض الاقتصادي الناتج فقط عن عملية الاستغلال، وهو يحدّد بذلك المردودية الحقيقية للاستغلال[3]. بمعنى أنه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال في خلق ثروة المؤسسة.

---

[1] بن ساسي إلياس وقريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 129.

[2] الشيخ الداوي (عن Gregory Denglos، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[3] مالك مريم ( عن صلاح محمد عبد الباقي)، مرجع سبق ذكره، ص17.

**1-3- النتيجة العملية:**

تساوي إلى الفائض الخام للاستغلال زائد الإيرادات العملية الأخرى ناقص الأعباء العملية الأخرى ناقص مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم زائد استرجاع خسائر القيمة والمؤونات.

تدل النتيجة العملية على مدى مساهمة دورة الاستغلال ودورة الاستثمار معا في خلق الثروة. إن التثبيتات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استغلالها لهذا الغرض، ومنه في حساب النتائج لا تظهر التثبيتات (عنصر من عناصر الميزانية) ولكن أثر استخدامها، وهو تدهور قيمتها بالقدر الذي تحملته الدورة المالية.

كما تستخدم النتيجة العملية كمتغير في حساب مؤشر مهم كثير الاستعمال من طرف المؤسسات الأمريكية، ألا وهو القيمة المضافة الاقتصادية، " هدفه إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها، فهو بذلك يقيس القيمة المنتجة من طرف المؤسسة. ويستخدم مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية كمرجع أساسي للمؤسسات الأوربية الكبرى، تقيس بواسطته مدى مساهمتها في خلق القيمة، كما أنّه يسمح للمساهمين بتقييم عمل المسيّرين.

ويعرّف مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| EVA = الربح العملي – (تكلفة رأس المال × رأس المال) |

فإذا كان هذا الفرق موجباً فهذا يدلّ على أنّ المؤسسة تخلق قيمة اقتصادية، وإذا كان الفرق سالباً فهو يدلّ على أنّ المؤسسة تهدم القيمة الاقتصادية.

وللمؤسسة ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحسين القيمة المضافة الاقتصادية وهي:

إمّا: تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة، أو رفع إنتاجية الاستغلال، أو ثالثاً وأخيراً بتدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكمّلة والاقتصار فقط على النشاطات الأساسية."[1].

**1-4- النتيجة المالية:**

هي الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء المالية.

تعبر عن أثر النشاط المالي على تكوين ثروة المؤسسة.

---

[1] المرجع السابق، ص 19.

إذا أرادت مؤسسة معينة لها نشاط مالي، مقارنة أدائها مع مؤسسة منافسة لها في مهنتها ليس لها نشاط مالي، فعلى المؤسسة الأولى أن لا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة المالية. ويتم الاعتماد على النتيجة العملية أو الفائض الخام للاستغلال.

**1-5- النتيجة العادية قبل الضرائب:**

تساوي مجموع النتيجتين العملية والمالية.

وهي بذلك تعبر عن النتيجة الإجمالية للنشاط العادي، وهو النشاط الذي أنشئت لأجله المؤسسة، أو بصيغة أخرى النشاط الذي يعبر عن مهنة المؤسسة.

**1-6- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:**

تساوي النتيجة العادية قبل الضرائب ناقص الضرائب الواجبة على النتيجة العادية زائد الضرائب المؤجلة على الأصول ناقص الضرائب المؤجلة على الخصوم.

هنا من المفيد أن نشير إلى أن الضرائب على النتائج تحسب على أساس النتيجة الضريبية وليس النتيجة العادية قبل الضرائب. وإن تسجيل الضرائب في حساب الأعباء (حـ/69) لا يؤثر شيئا على قيمة الوعاء الضريبي طالما أن هذه الأعباء غير محمّلة ضريبيا.

بإسقاط المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (IAS 12) على النظام المحاسبي المالي تحدد الضرائب على النتائج الواجبة الأداء كما يلي: الضرائب على النتائج الواجبة الأداء تساوي الضرائب على أرباح الشركات زائد الضرائب المؤجلة على الخصوم ناقص الضرائب المؤجلة على الأصول.

تنشأ الضرائب المؤجلة نتيجة لعدة عوامل كتسجيل فاتورة بيع أو شراء في سنة مالية تختلف عن سنة التحميل الضريبي، أو تغيير طريقة تقييم محاسبية ذات أثر رجعي، أو تصحيح أخطاء تؤثر على الوعاء الضريبي، أو اعتماد معدلات اهتلاك محاسبي تختلف عن المعدلات المسموح بها ضريبيا.

**1-7- النتيجة غير العادية:**

هي الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية.

والنشاط غير العادي كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة، من الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة تسجيل المؤسسة لأعباء أو إيرادات غير عادية يجب توضيحها.

من الأفضل أن تستبعد هذه النتيجة عند تقيم أداء المؤسسة مثلا عند حساب المردودية بشتى أنواعها. ولا تستبعد عند توزيع الأرباح.

**1-8- النتيجة الصافية للسنة المالية:**

تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية زائد النتيجة غير العادية.

تعبر عن الثروة الجديدة التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية من دون الأخذ بعين الاعتبار هل تمّ تحصيل الإيرادات وتسديد الأعباء.

هذا وقد احتوى شكل حساب النتائج معلومات أخرى فرعية تتعلق بالكشوف المالية المدمجة.

2- **أهم النسب المستعملة في تقييم الأداء اعتمادا على حساب النتائج:**

انطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء، أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية.

**2-1- درجة التكامل العمودي:**

القيمة المضافة للاستغلال/ رقم الأعمال، أو القيمة المضافة/إنتاج الدورة.

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد، دل على أن المؤسسة تعتمد استراتيجية التكامل العمودي عن طريق زيادة الأنشطة التي تقوم بها بغرض تخفيض تكلفة الاستهلاكات الوسيطية (استهلاكات الدورة، أو كما تسمى كذلك في أدبيات المحاسبة الوطنية الاستهلاكات الإنتاجية) بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على التركيب بشكل كبير.

**2-2- الإنتاجية:**

يمكن استعمال القيمة المضافة للاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر، مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة تساوي إلى النسبة: القيمة المضافة للاستغلال/ أعباء المستخدمين.

**2-3- عدد مرات تغطية الفوائد:**

الربح قبل الفوائد والضرائب/ فوائد القروض

تقيس هذه النسبة الدرجة التي يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية[1]، وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير إلى عدد مرات تسديد الفوائد اعتمادا على الربح الإجمالي.

**2-4- العائد على الاستثمار:**

الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول

يقيس هذا العائد مدى فعالية استخدام مجموع الأصول[2]، فالهدف من استخدام الأصول عموما هو تعظيم الأرباح،

**2-5- المردودية التجارية:**

النتيجة العادية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف (تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة.

**2-6- المردودية الاقتصادية:** مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي[3]، تحسب كما يلي:

الفائض الخام للاستغلال/ الأصول. أو النتيجة العملية/ الأصول.

حسب CONSO Pierre النسبة الثانية أفضل مدلولية لأن اهتلاكات الأصول محسوبة في النتيجة العملية، مما يجعلها أصدق تعبيرا.

**2-7- المردودية المالية:**

النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.

هي مساهمة الأموال الخاصة في خلق النتيجة الصافية، هذه المردودية تأخذ بعن الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع. ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية استخدام الأموال الخاصة.

---

[1] هلالي حسين مصطفى، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات، ملتقى حول تنظيم وإدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة التنمية، شرم الشيخ، مصر 06- 10 مارس 2005، ص165.

[2] المرجع السابف، ص 171.

[3] CONSO Pierre et HEMICI Farouk, Gestion financière de l'entreprise, Edition Dunod, 10eme édition Paris, 2002. P278

يمكن للمؤسسة استخدام النسبة التالية: النتيجة العادية الصافية/الأموال الخاصة. وهذا من أجل التخلص من أثر النتيجة غير العادية، لأن هذه الأخيرة ناتجة عن ظروف استثنائية لا تتكرر بالضرورة، وبالتالي لا تبنى عليها التنبؤات.

**2-8- ربح السهم:**

النتيجة الصافية/ عدد الأسهم.

تعبر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية. إن ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين.

هذه المعلومة مهمة خاصة لحملة الأسهم الذين يملكون النصيب الأكبر من الأسهم، تسمح هذه النسبة بتتبع نمو المؤسسة.[1]

أما المساهمون الصغار فتهمهم النسبة التالية:[2]

الأرباح الموزعة على الشركاء/ الأموال الخاصة.

تدل على مردودية الأموال الموظفة.

**خاتمة:**

مما سبق تتجلى لنا أهمية الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر، من خلال تبني نظام محاسبي مالي، أعاد بعث المعلومات التي تنتجها الكشوف المالية، خاصة حساب النتائج، واعتمادها كمؤشرات مالية كمية لقياس أداء المؤسسة، ويظهر جليا البعد المالي في العمل المحاسبي من أجل أفضل استغلال للمعلومة المحاسبية، بعدما طغى البعد الضريبي والقانوني على التسجيلات المحاسبية في السنوات التي سبقت الإصلاحات. كما يتيح تبني المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإقرار المالي إمكانية مقارنة أداء المؤسسات الخاضعة للنظام الجزائري مع مؤسسات أجنبية تنشط في الخارج.

[1] Idem, P 280.
[2] Idem P 280.